عريضة

من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي

على إثر حملة الاعتقالات التي طالت عشرات المعارضين والمعارضات والناشطين والناشطات، من نواب ووزراء سابقين، وقادة أحزاب، وصحفيين وصحفيات ومحامين ومحاميات وقضاة وقاضيات ومدافعين ومدافعات عن الحقوق ومدونين ومدونات والتي اتّسمت " بالمشهدية "وباستعراض القوة والترويع.

ونظرا لكون المظنون فيهم يقبعون منذ أشهر في السجون دون وجه حق ودون محاكمة عادلة بعد اثارة الدعوى على اساس القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال (قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015) وتوجيه إدانات مشبوهة وتهم خيالية وبالجملة "بالتآمر على أمن الدولة، وحمل السكان على مهاجمة بعضهم البعض، وغسل الأموال، والتواطؤ مع دول أجنبية، ونشر أخبار كاذبة واقتراف امر موحش ضد رئيس الدولة وحتى استهدافه للنيل من حياته ".
لقد تواترت الآلة القمعية في وجه أي صوت معارِض للسلطة القائمة واشتدت مطاردة المعارضين والمعارضات في سياق تعدّدت فيه تصريحات رئيس الدولة بنعت المعتقلين بـ "الخونة والمتآمرين"، معتبرا أنّ "التاريخ نطق بإدانتهم قبل القضاء"، مسلّطا بالمناسبة ضغوطا لا مثيل لها على القضاء بقوله مثلا: "... مَن يتجرّأ على تبرئتهم، فهو شريك لهم ".

وأمام هذه الموجة القمعية، نحن أساتذة التعليم والبحث العالي في القانون والعلوم السياسة بالكليات والمعاهد العليا والمدارس وغيرها من الأكاديميات والمخابر العلمية في العلوم القانونية والسياسية والإدارية والتصرف، الموقعون على هذه العريضة، نطالب، للأسباب الآتية، بالإفراج الفوري والشامل عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي الذين زج بهم في السجون دون وجه حق ولا محاكمة عادلة.

1. لأنه بات ثابتا من خلال تصريحات محامي ومحاميات هيئة الدفاع عن المعتقلين أنّ "الملفات فارغة" لا تتضمّن أية عناصر إدانة جدية، وهي خالية من أية براهين مثبتة للتهمة يمكن أن يُعتَدَّ بها.
2. ولأنه لم يقع عند مداهمة منازل المعتقلين ضبط أو حجز أية أسلحة أو ذخيرة أو متفجّرات أو غيرها من المواد والمعدّات والتجهيزات والوثائق المعدّة أو المستعملة لارتكاب أية جريمة إرهابية أو غير إرهابية أو لتسهيل ارتكابها،
3. ولان تأسيس قضية التآمر على أمن الدولة بناء على معاينة وتفحّص حواسيب المعتقلين وهواتفهم الجوّالة لم يفض إلى أيّ شيء عدا تبادل بعض الإرساليات العاديةّ والتي لا تشكّل بأيّ حال من الأحوال أيّ فعل إجرامي إرهابي أو غير إرهابي،
4. ولأنه من المبادئ العامة في القانون "إذا لم تقم الحجة، فإنه يحكم بترك سبيل المتهم" وإلا سادت الشكوك حول وجود نوايا مبيته بإطالة إجراءات التحقيق والمماطلة فيها، وهوما يتعارض مع الصبغة الاستثنائية للإيقاف التحفظي
5. ولان المماطلة في إجراءات التحقيق في قضية الحال باتت ثابتة ضرورةَ أنه لم يقع استنطاق كل معتقل من قِبَل قاضي التحقيق بالقطب القضائي لمجابهة الإرهاب إلا مرة واحدة حال انقضاء فترة الاحتفاظ وأنّ أعمال التحقيق غائبة منذ ذلك الحين إذ لم تقع استنطاقات جديدة ولا سماع شهود ولا مكافحات ولا اختبارات.
6. ولأن قوانين مكافحة الإرهاب هي قوانين خاصة لا يمكن تسليطها على الافعال والاعمال والآراء السياسية التي تندرج عادة في الحياة الديمقراطية التنافسية والخلافية، وهو الحد الأدنى من حق مشاركة كل مواطن ومواطنة في الشأن العام للبلاد.
7. ولأن المراسيم والأوامر التي اعتمدت على أساس التدابير الاستثنائية ومن بينها المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصالات تتسم بانتهاك الدستور والشرعية انتهاكا جسيما تنحدر بها الى الانعدام
8. ولان مقوّمات المحاكمة العادلة غير متوفرة في قضايا الحال، منها بالخصوص قرينة البراءة التي تبقى قائمة الى ان تثبت إدانة المتهم في محاكمة علنية وعادلة والتي تمنع في المقابل إلقاء المتهم في السجن بافتراض ذنبه.

ولذا ولكل هذه الأسباب التي تخاطب الضمير الحقوقي، نحن الموقعون على هذه العريضة، نجدد نداءنا للإفراج الفوري والشامل عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي الذين زج بهم في السجون دون وجه حق ولا محاكمة عادلة

تونس قي 07 جوان 2023

	التوقيعات	ترتيب حسب تلقي الامضاءات
1	وليد العربي	مساعد في القانون العام بالمعهد الأعلى للتصرف ببنزرت
2	سناء بن عاشور	استاذة تعليم عالي في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
3	حمادي الرديسي	استاذ تعليم عالي في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية بتونس
4	عياض بن عاشور	عميد سابق، استاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية العلوم القانونية
5	حاتم مراد	استاذ تعليم عالي في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
6	ما جدة مرابط	استاذة تعليم عالي في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة
7	سليم اللغماني	استاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
8	لمياء ناجي	أستاذة محاضرة في القانون العام، كلية الحقوق بصفاقس
9	عايدة قطاطة	أستاذة محاضرة في القانون العام، كلية الحقوق بصفاقس
10	رضا جنيح	استاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة
11	منية بن جميع	استاذة تعليم عالي في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
12	كمال بن مسعود	استاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
13	كلثوم مزيو	عميدة سابقة، استاذة تعليم عالي في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
14	ناجي البكوش	عميد سابق، استاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية الحقوق بصفاقس
15	وحيد الفرشيشي	استاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
16	منى كريم	أستاذة محاضرة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
17	شاكر الحوكي	مساعد في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
18	مريم بن سالم	استاذة تعليم عالي في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة
19	احمد السوسي	استاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة
20	سامي الجربي	استاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية الحقوق بصفاقس
21	حاتم الاطرش	مساعد في القانون الخاص، المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بتونس
22	أسماء غشام	أستاذة مساعدة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
23	سامي كريم	أستاذ محاضر في القانون الخاص، كلية الحقوق بصفاقس
24	هاجر بن الشيخ احمد	مساعدة في القانون العام، جامعة قرطاج
25	عبد القادر فتح الله	أستاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة
26	أسماء نويرة	أستاذة محاضرة قي العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
27	يوسف بلعيوني	مساعد في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
28	عادل الساحلي	مساعد في القانون الخاص، المعهد الأعلى للتصرف بتونس
29	منية قاري	مساعدة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
30	اقبال بن موسى	مساعدة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
31	احمد ادريس	استاذ القانون العام، معهد تونس للسياسية
32	جليلة بوزويتة	أستاذة تعليم عالي في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة
33	عبد الوهاب معطر	أستاذة تعليم القانون العام، كلية الاقتصاد والتصرف بصفاقس
34	محمد سعيد	أستاذة تعليم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
35	سنية الفرجاني	أستاذة مساعدة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة
36	كمال الرزقي	استاذ مساعد في القانون العام، المعهد العالي للدراسات التكنولوجية في الاتصالات
37	لمياء المنصوري	مساعدة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة
38	الصحبي الخلفاوي	مساعد في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة
39	مهدي ين جمعة	مساعد في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة
40	معز شرف الدين	أستاذ مساعد في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس

41	سهيمة بن عاشور	استاذة تعليم عالي في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
42	فاطمة رعاش	أستاذة مساعدة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة
43	نهاء الشواشي	أستاذة محاضرة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
44	حنان بن علي	أستاذة مساعدة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة
45	نذير بن عمو	أستاذ تعليم عالي في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
46	شكري خميرة	أستاذ مساعد في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
47	صغير الزكراوي	أستاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
48	علي النني	أستاذ تعليم عالي في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
49	ايمان بالهوان	مساعدة قي القانون العام بالمعهد العالي للإعلامية بأريانة
50	سناء وشتاتي	مساعدة قي القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
51	حاتم قطران	أستاذ تعليم عالي في القانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس
52	عمر بوبكري	أستاذ محاضرة في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية بسوسة